الأمم المتحدة

S/2007/64



Distr.: General
7 February 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦)، المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الذي دعا فيه مجلس الأمن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى القيام قبل ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلام، وطلب إليهما أن يقدما تقريرا إلى المجلس عن طريق الأمين العام عن التقييم الذي أجرياه.

وأود في هذا الخصوص أن أنقل التقرير المرفق بشأن الوضع في كوت ديفوار الذي أعدته مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عملا بالفقرة ٢١ من القرار المذكور أعلاه (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) **بان** كي - مون

140207 140207 07-23200 (A)

مرفـق

تقرير عن الحالة في كوت ديفوار

٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

أولا – مقدمة

١ – تتمثل الولاية المخولة لرئيس الوزراء في الفترة الانتقالية، والتي أكدها مجلس الأمن بالأمم المتحدة، في تنفيذ جميع نصوص خريطة الطريق التي رسمها الفريق العامل الدولي والاتفاقات المبرمة بين الأطراف الإيفوارية، بغية عقد انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بمساندة الأمم المتحدة والأطراف المانحة المحتملة. ويسند قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦)، المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لرئيس الوزراء في الفترة الانتقالية مسؤولية تنفيذ البرامج التالية:

– نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

– تحديد هوية المواطنين وتسجيل الناخبين، بغية وضع سجلات انتخابية ذات مصداقية.

– نزع سلاح المليشيات وتفكيكها.

– استعادة الدولة بسط سلطتها وإعادة نشر دوائر الإدارة ودوائر الخدمة العامة في كامل أراضي كوت ديفوار.

– أعمال التحضير الفنية للانتخابات.

– إعادة هيكلة القوات المسلحة، وفقا للفقرة ١٧ من قرار مجلس السلام والأمن الأفريقي، والفقرة ٣ من المادة (و) من اتفاق لينا – ماركوسي.

٢ – ويأتي هذا التقرير امتثالا للفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦) الذي طلب فيه المجلس إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي مواصلة رصد واستعراض تنفيذ عملية السلام عن كثب، ودعاهما إلى القيام قبل ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ باستعراض التقدم المحرز. كما طلب إلي المؤسستين أن يقدما تقييمهما، وأي توصيات جديدة عند الاقتضاء، إلى المجلس عن طريق الأمين العام.

ثانيا – حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧١٢ (٢٠٠٦)

٣ – من بين التطورات المهمة التي شهدتها الفترة المشمولة بالاستعراض ”المبادرة الرئاسية لإجراء حوار“ التي أعلنها الرئيس لوران غباغبو في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وكررها في رسالة العام الجديد التي وجهها إلى الأمة، ويشرك بها القوى الجديدة في مفاوضات مباشرة تهدف إلى حل الصراع الذي دام خمس سنوات. والسبب المنطقي لاتباع هذا النهج هو الإقرار بأن جهود السلام السابقة قد فشلت، وبالتالي يلزم إشراك الأطراف الرئيسية في محادثات مباشرة، ونزع فتيل الأزمة دون تدخل خارجي. وطرح الرئيس مقترحا يتألف من خمس نقاط لم يتعرض إلى حد كبير لإطار العمل الذي أورده مجلس الأمن في القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦).

٤ – وكان رد القوى الجديدة على المبادرة الرئاسية الأخيرة لإجراء الحوار هو الترحيب بالتحرك نحو إجراء محادثات مباشرة، ولكن داخل إطار القرار ١٧١٢ (٢٠٠٦) فحسب، على ألا تكون المحادثات المذكورة سوى آلية لتنفيذ خطة السلام بالشكل الذي حدده القرار.

٥ – ورغما عن الجمود الحالي في عملية السلام الإيفوارية، من المناسب عرض تطورات إيجابية بعينها قد جرت. إذ استمر رئيس الوزراء في الفترة الانتقالية في تنفيذ البرامج الإدارية اليومية الواردة في خريطة الطريق المعتمدة، من خلال مجلس الوزراء الذي يترأسه. ويتضمن ذلك:

- إنشاء الفريق العامل المعني بالأعمال التحضيرية لعملية تحديد هوية المواطنين ووضع سجل للناخبين. واجتمع مكتب رئيس الوزراء مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية تحديد الهوية، ألا وهي أعضاء الهيئة القضائية وكتاب ومسجلو المحاكم، والمشتغلين بالحقل الطبي، ورؤساء البلديات، إلخ..، من أجل توضيح الإجراء المستخدم وآثاره القانونية. ومن المقرر استئناف عملية تحديد الهوية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وهو الوقت الذي تكون قد سويت بحلوله مسألة تعيين ٢٠٨ محاكم إضافية، ومحكمة الاستئناف.
- وفتحت عطاءات اختيار الجهات الرئيسية التي تتولى تنفيذ عملية تحديد الهوية نيابة عن الحكومة، ويجري فرزها بالتعاون مع ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بالانتخابات وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.
- وفيما يختص بمسألة نزع السلاح، يجري العمل في إعداد مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين. وجرى تشكيل فريق الرصد الرباعي

وفقا للمتفق عليه في الزيارة التي قام بها الأمين العام، كوفي عنان، إلى ياموسوكرو في ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٦، لكن الفريق لم يقم بعد بالتحقق من الأنشطة السابقة لعملية إعادة التجميع نظرا لأنه لم ينتهِ العمل في المواقع بعد. وفي الوقت ذاته، نظمت حلقة دراسية حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ياموسوكرو في ٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

- ولم يستأنف بعد نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها، الذي توقف أثناء البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في آب/أغسطس ٢٠٠٦. غير أن المناقشات جارية مع زعماء الميليشيات بشأن طرائق استئناف العملية تحت رعاية رئيس الوزراء.

العوائق الرئيسية

٦ - حسبما تم التأكيد عليه في التوصيات الصادرة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي فإن عملية السلام برمتها تعتمد إلى حد كبير على درجة الثقة والتعاون بين الذراعين التنفيذيين الرئيسيين للحكومة - وهما رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء للفترة الانتقالية من جانب، وجميع قطاعات الطبقة السياسية التي تشملها الأزمة من الجانب الآخر.

٧ - ولكن ما زال هناك قلق شديد من انعدام الإرادة السياسية الظاهر لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦)، وبالتالي تحريك العملية السياسية إلى الأمام. وتواصل الطبقة السياسية إبداء موقف فاتر إزاء الأزمة، وبالتالي إزاء العديد من المسائل البالغة الأهمية.

٨ - والعلاقات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لا تتسم بالمودة. فمثلا، منذ اعتماد القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، فإن مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الجمهورية بحضور رئيس الوزراء، والذي يقوم بالاعتماد الرسمي للقرارات والمقترحات التي يقدمها المجلس التنفيذي الذي يرأسه رئيس الوزراء، لم يجتمع سوى مرة واحدة. وكما أقر رئيس الوزراء، فإن العلاقة الترادفية المكونة من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لم تعد تُجدِّف في نفس الاتجاه.

٩ - وهناك نقاط أخرى للاختلاف ترتكز على مسائل الحكم، مثل معالجة فضيحة النفايات السامة التي قام خلالها رئيس الجمهورية بإعادة مسؤولين حكوميين، اتهموا فيها في تقرير خاص وأوقفوا عن العمل بواسطة رئيس الوزراء، إلى مناصبهم؛ وقيام رئيس الجمهورية، مرة أخرى، بفصل مدير عام هيئة الإذاعة والتلفزيون ومجموعة وسائط الإعلام

المكتوبة 'Fraternité Matin'، إضافة إلى حل مجلس إدارة تلك المجموعات الإعلامية التابعة للدولة.

فريق الوساطة

١٠ - لمواجهة المأزق المتردي لعملية السلام وانعكاساته على الحالة الاجتماعية - السياسية والأمنية غير المستقرة في الأساس، أوفد وفد من فريق الوساطة بقيادة الفريق أول جان ماري موكوكو، رئيس الفريق والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار، في بعثة استشارية إلى رؤساء دول نيجيريا والنيجر وبوركينافاسو والكونغو لإطلاعهم على عدم تحسن الوضع في البلد، وعلى حالة تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، وبصفة أكثر خصوصية، لمناشدتهم التدخل بغرض دفع عملية السلام المتوقفة إلى الأمام.

١١ - وأقْتُرح نهج مماثل على مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال تقرير قُدم إلى جلسته المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في أواغادوغو.

ثالثا - قرار هيئة رؤساء الدول والحكومات

١٢ - إن هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دورتها الحادية والثلاثين، التي عُقدت في أواغادوغو، في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، وبعد مداولتها واستعراضها للحالة في كوت ديفوار، قررت ما يلي:

(أ) أعرب الرؤساء عن قلقهم العميق إزاء استمرار الأزمة وأكدوا على ضرورة إيجاد حل دائم للأزمة مبني على البدء الفوري والمتزامن لبرنامج لتحديد هويات المواطنين ونزع سلاح الجماعات المسلحة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتتسم بالمصداقية بحلول تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧؛

(ب) دعت الهيئة جميع القوى السياسية الإيفوارية إلى التعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦)؛

(ج) رحب الرؤساء بمبادرة الحوار السياسي التي أعلنها الرئيس لوران غباغبو لإجراء محادثات مباشرة مع وزير الدولة غويلاومي سورو. وطلبت الهيئة أيضا من رئيسها تيسير إجراء الحوار من أجل إعطاء زخم لعملية السلام؛

(د) إضافة إلى ذلك قررت الهيئة، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، إرسال وفد رفيع المستوى إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن من أجل استكشاف الطرق

والوسائل التي تكفل التطبيق الدؤوب لقرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦) وذلك على حسب نتائج الحوار؛

(هـ) دعت الهيئة مجلس الأمن في الأمم المتحدة إلى زيارة كوت ديفوار من أجل إضافة مزيد من الزخم لعملية السلام.

رابعا – آخر التطورات

١٣ – عقب قرارات القمة، قام الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس بليسي كومباوري، بعقد محادثات، أولا مع الرئيس الإيفواري لوران غباغبو في اواغادوغو، ثم بعد ذلك مع وزير الدولة غويلاومي سورو، من القوى الجديدة في بوبو ديولاسو، وذلك ضمن جهد مبذول لضمان التعجيل ببدء "المحادثات المباشرة" المقترحة من قبل الرئيس غباغبو.

١٤ – ورحب بالمثل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمتهم الذي عقد في أديس أبابا يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بالمحادثات المباشرة المقترحة كآلية لدفع عملية السلام قدما.

خامسا – ملاحظات

١٥ – مازالت الحالة الاجتماعية – السياسية في كوت ديفوار مثار قلق شديد، وظلت متوترة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجب لأي جهود للوساطة أن تكون مبنية على ضرورة ضمان علاقة منسجمة بين "المحادثات المباشرة" وتنفيذ القرار ١٧٢١(٢٠٠٦) في التوقيت المناسب، وبين الرئيس لوران غباغبو ورئيس الوزراء للفترة الانتقالية كونان باني.

سادسا – التوصيات

١٦ – في ضوء التطورات التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بموجب هذا، تناشد الأمين العام للأمم المتحدة أن يطلب من مجلس الأمن أن يُبْقِيَ الحالة في كوت ديفوار قيد نظره الفعلي. والأمر الأكثر أهمية، هو أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ترغب في أن يوصي الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن بالقيام بزيارة كوت ديفوار خلال الأشهر القليلة القادمة كوسيلة لإعادة تنشيط تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦).